الفصل السادس

الحـرب الأمـريكيـة في الشـرق
إرهاب.. من أجل (الأمن النفطي)

- ما بعد الحرب الباردة.
- الأسباب الحقيقية للحرب الأمريكية على العراق.
- نفط العراق.. الهدف الأول.
- أمريكا والحرب في أفغانستان.
- العراق حرب أخرى من أجل النفط والأرباح.
- مذهب بوش وبربرية الإمبريالية.
- سياسية هجومية للإمبريالية.
- هل الحرب الأمريكية خروج من الأزمة الاقتصادية؟

الحرب الأمريكية في الشرق
إرهاب.. من أجل (الأمن النفطي)

ما بعد الحرب الباردة:

اتسم القرن العشرين بأنه قرن الحروب، فقد ارتبطت الهيمنة الرأسمالية منذ البداية بنمو القوّة العسكرية. الجذور التاريخية لهذه العملية ترجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الاحتكارية الكبيرة تتكون على أساس حطام الشركات الصغيرة التي أفلست في أوقات الأزمة الاقتصادية.

ومع ميلاد ما سُمي بالـ « نظام العالمي الجديد» لم تختف الحروب، بل ازدادت نارها اشتعالاً. قد شهد عقد التسعينيات عشرات الحروب أهمها الحربين الرئيسيين، في الخليج في عام ١٩٩١، وفي البلقان في ١٩٩٩.

هذا بالطبع بالإضافة إلى الحرب ضد أفغانستان في ٢٠٠١.

السبب وراء تصاعد النزوع المدمر للحرب هو تناقضات إمبريالية ما بعد الحرب الباردة.

فقد تركت الهزيمة المدوية للـ«الإمبراطورية السوفياتية»، الولايات المتحدة منفردة في قيادة العالم.

وكما هي العادة عندما تنهار إمبراطورية كبرى، يطرح السؤال حول ملء الفراغ الذي خلفته الإمبراطورية الغاربة نفسه:

من يرث الاتحاد السوفياتي؟ وكيف يمكنه أن يرثه؟

عاملان أساسيان لعبا دوراً جوهرياً في تحديد مسار الصراع الدولي على وراثة التركة السوفيتية.

العامل الأول: هو أزمة الرأسمالية العالمية.

فعلى خلاف الحال عند انتصار الحلفاء على المحور في الحرب العالمية الثانية، تزامن انتصار المعسكر الغربي في الحرب الباردة مع مرحلة أزمة رأسمالية ممتدة بدأت في مطلع سبعينيات القرن الماضي.

الولايات المتحدة التي ضخّت مليارات الدولارات في الأربعينيات تحت غطاء مشروع مارشال لإعمار أوروبا بعد أن دمرتها الحرب، لم تكن قادرة في مطلع التسعينيات على فعل الشيء نفسه بعد أن قلّصت ميزانيتها للمساعدات الخارجية من ٥٪ من الدخل القومي في الستينيات إلى أقل من ٠,٢٪ في العقد الأخير من القرن الماضي.

العامل الثاني: هو تناقضات المعسكر الغربي ذاته:

إذ إن عملية التنافس العسكري- الاقتصادي نفسها التي أجهدت الاتحاد السوفياتي على مدى السنوات ثم قضت عليه في النهاية، كانت هي التي ساهمت في خلق الوحش العسكري الأمريكي مقارنة بالأقزام الأوروبية.

ميزانية الإنفاق العسكري لدى الولايات المتحدة اليوم تصل إلى ٣٧٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، في حين أن مجموع ميزانيات الإنفاق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي - المنقسمة سياسياً - تقل عن نصف هذا المقدار.

وهكذا برز التناقض المكتوم بين أوروبا القوية اقتصادياً والضعيفة عسكرياً (وغير القادرة بالتالي على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والجيو-ستراتيجية)، والولايات المتحدة القوية عسكرياً واقتصادياً (والقادرة بالتالي على فرض هيمنتها على قوى كبرى أخرى لا تتماثل مصالحها بالضرورة مع المصالح الأمريكية).

امتزاج هذين العاملين على مدى معظم سنوات التسعينيات هو الذي حدد تطورات الأحداث.

الولايات المتحدة كانت لديها القدرة العسكرية على وراثة الإمبراطورية السوفياتية، ولكن لم تكن لديها القدرة الاقتصادية الكافية لاحتواء ما ورثته والحفاظ عليه.

وأوروبا، واليابان أيضاً، كانت لهما مصالحهما الاقتصادية الأساسية في وسط آسيا والشرق الأوسط، ولكنهما افتقرا إلى الذراع العسكرية التي يمكنها أن تحقق تلك المصالح.

في مطلع التسعينيات كانت الولايات المتحدة تضع هدف الحفاظ على علاقة ودية مع روسيا الاتحادية تحت رئاسة يلتسين في موقع الأولوية من أهدافها الإستراتيجية.

ولهذا السبب لم تسع مباشرة إلى خلق منطقة نفوذ في الساحة الآسيوية الخلفية للدولة الروسية.

وفي التوقيت نفسه استطاعت ألمانيا الغربية أن تبتلع ألمانيا الشرقية سابقاً، ومن ثم أن تخلق لنفسها مساحة واسعة من الهيمنة على أواسط أوروبا في كل من بولندا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا السابقة.

كل هذا عكس نفسه في درجة واضحة من التحفظ في أداء القطب الواحد (الولايات المتحدة) فيما يتعلق بأوروبا ووسط آسيا.

ولكن الصراع في البلقان ـ الذي امتد معظم سنوات التسعينيات ـ لعب دوراً هاماً في تغيير هذا الوضع. فقد أدى الفشل المهين لأوروبا في البوسنة في أواسط التسعينيات، وفي كوسوفو في أواخرها، إلى تأكيد حقيقة الهيمنة العسكرية الأمريكية شبه المطلقة، ومن ثم إلى فتح الشهية الأمريكية للقيام بعمليات عسكرية من دون الحاجة إلى غطاء الأمم المتحدة كما كان الحال في مطلع العقد (حرب الخليج الثانية).

وكان هذا إيذاناً بالتدخل الأمريكي السافر في القارة الأوروبية في إطار سياسة بدأت تأخذ طابعاً هجومياً واضحاً.

من ناحية أخرى فقد لعب الانهيار الاقتصادي في روسيا وأغلب دول شرق أوروبا دوراً في الإجهاز على ما تبقى من القوة الروسية.

وهذا - بالطبع إلى جانب بروز أهمية نفط بحر قزوين - ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها في أواسط آسيا.

بدأت الولايات المتحدة قبل حرب أفغانستان بسنوات تطرح إستراتيجية أطلق عليها «طريق الحرير الجديد» هدفها تأمين خط أنابيب ينقل نفط قزوين إلى تركيا دون المرور بروسيا. وكان في جوهر هذه الإستراتيجية القيام بأعمال عسكرية هجومية من أجل تأمين الدول التي تقع على مسار خط الأنابيب.

الأسباب الحقيقية للحرب الأمريكية على العراق:

الحرب على العراق ليست لها علاقة بجلب الديموقراطية والحرية إلى العراق، ولا بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، ولا بمكافحة الإرهاب.

الحقيقة هي أن الإمبريالية الأمريكية استغلتّ المناخ الذي هيأته هجمات ١١ سبتمبر لتعزيز إستراتيجيتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والعالم.

فهذه الحرب ـ كما الحرب على أفغانستان ـ مرتبطة بحاجة الولايات المتحدة لضمان السيطرة على إمدادات النفط في المنطقة الممتدة من وسط آسيا وحتى البحر المتوسط، ولضمان أمن إسرائيل على مدى السنوات الـ٥٠ القادمة[1].

طرحت فكرة تأمين منابع النفط في الخليج العربي باستخدام القوة المسلحة الأمريكية في أعقاب الاستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.. حيث كان من الطبيعي أن تتخذ الإجراءات المضادة لمنع تكرار هذه الإستراتيجية، حتى

(١) الأسباب الحقيقية للحرب الإمبريالية، بحث منشور على الإنترنيت.

أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة الأمريكية لغزو منابع النفط، وقد تبلور ذلك الاتجاه من خلال دراسة أعدتها لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في ٥ / ٨ / ١٩٧٥م، والتي بحثت ـ ولأول مرة ـ احتمال القيام بعمل عسكري ضد دول منتجة للنفط عند محاولتها فرض حظر نفطي..

وقد طرحت هذه الدراسة، والتي أعدتها هذه اللجنة التي شكلت برئاسة (توماس مرجان)، العديد من الخيارات المتاحة أمام السياسة الأمريكية ـ بعد دراسة العديد من الاختيارات ـ ليكون (القيام بعملية عسكرية للاستيلاء على منطقة حقول النفط الرئيسة الواقعة بالمنطقة الشرقية الممتدة بمحاذاة الخليج العربي، وتأمين تدفق أهم حقول النفط في الخليج والتسهيلات المصاحبة لها، والاحتفاظ بها أو السيطرة غير المباشرة عليها)[١].

وفي دراسة نشرتها مجلة « فورتشون» الأمريكية في أيار / مايو ١٩٧٩م بعنوان (التدخل العسكري في منابع النفط) جاء فيها: «لقد أوضح كل من براون (وزير الدفاع) وبريجنسكي (مساعد الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي) مؤخراً أن الولايات المتحدة ستتخذ خطوات بينها استخدام القوات العسكرية الأمريكية لحماية مصالحنا في (الخليج)»[٢].

في ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٠م أعلن الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي عن نظرية أمن صريحة لمنطقة الخليج، عُرفت «بمبدأ كارتر» والذي انطوى على شقين: أحدهما: شق سياسي، وقال فيه: (إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج؛ سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة).

(١) أمريكا والعراق.. ما جرى وما سيجري، عماد الدين خليل، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

(٢) بعد أن ابتلعت أمريكا العراق، هل تستطيع هضمه، خالد أبو الفتوح، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

أما الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في الخليج: فهي تكملة للإعلان السياسي، وقد تمثلت في إنشاء (قوة الانتشار السريع)؛ من خلال تقرير قدمته وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٨٨م إلى لجنة القوات المسلحة في الكونغرس، والذي على أساسه اعتمدت ميزانية هذه القوة لتلك السنة.

وقد تضمن القرار الأمريكي بإنشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتمركز في الولايات المتحدة، وتكون جاهزة لكي تُحمل جواً وبحراً إلى منطقة الخليج عند ذي طارئ، وقد أطلق على هذه القوة «قيادة المنطقة المركزية»، وقد تم التخطيط الإستراتيجي لاستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج، كما تولى قيادتها الجنرال «شوارسكوف» الذي كُلّف بقيادة قوات التحالف الأمريكي عند قيام العراق بغزو دولة الكويت، وهو الغزو الذي أعطى الدافع والمسوغات اللازمة لتحرك هذه القوات، وتنفيذ مهامها المخططة في الخليج.

وهكذا استقرت القوات الأمريكية في منطقة الخليج تنفيذاً لمخططاتها التي كانت تحلم بتنفيذها منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥م، وجاءت إلى الخليج لمواجهة طموحات ونزوات الرئيس العراقي «صدام حسين»، وبمباركة ومساندة معظم دول العالم، وبدأت سلسلة التداعيات العربية كلها؛ من إهدار الثروات والقدرات اقتصادية منها وعسكرية، إلى حالة من التفكك والتمزق لم تشهد لها المنطقة العربية مثيلاً في تاريخها المعاصر[1].

كتب «توماس فريدمان»، الصحفي المقرب من وزارة الخارجية الأمريكية، أثناء التحضير لحرب الخليج الثانية في ١٩٩١ «اليد الخفية للسوق لا تستطيع العمل دون القبضة الخفية.. فماكدونالدز - على سبيل المثال - لا يستطيع الازدهار دون مكدونيل دوجلاس شركة أسلحة أمريكية عملاقة».

(١) أمريكا والعراق.. ما جرى وما سيجري، عماد الدين خليل، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ١٤٢٣

القبضة الحديدية التي تؤمن العالم للشركات الأمريكية الكبرى هي الجيش الأمريكي.

نفط العراق.. الهدف الأول:

حتى نفهم الدوافع الحقيقة وراء خطط الحرب الأمريكية ضد العراق، ليس هناك مفر من أن نتحدث عن «سياسة النفط».

فتاريخ علاقة الإمبريالية العالمية بالشرق الأوسط لا ينفصل عن تاريخ المحاولات المتكررة للسيطرة بشكل كامل ونهائي على إمدادات النفط في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

شكّل استخراج النفط في مطلع القرن العشرين نقلة نوعية جديدة في التاريخ الإنساني، بعد أن أصبح مصدراً رئيساً للطاقة اللازمة لتدوير آلة الصناعة في الدول المتقدمة.

وبعد تقسيم شرق المنطقة العربية بين القوى الإمبريالية العالمية (الفرنسية والبريطانية) بموجب اتفاق «سايكس- بيكو»، وجدت الولايات المتحدة نفسها خارج القسمة.

حسب وجهة النظر الأمريكية لم يكن هؤلاء الحلفاء قادرين على الانتصار في الحرب العالمية الأولى لولا النفط الأمريكي.

في تلك الفترة كانت الولايات المتحدة أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. ومع ذلك لم تتوقف عن تهديداتها لبريطانيا وفرنسا باستخدام القوة ضدهما إن بقيت شركات النفط في منطقة الخليج حكراً على الأوروبيين.

واضطر الأوروبيون في النهاية إلى التنازل عن جزء من أسهم هذه الشركات في المنطقة للشركات النفطية الأمريكية.

تزايد الارتباط بين الإمبريالية والنفط عندما قرر رئيس وزراء بريطانيا «ونستون تشرشل»، قبل الحرب العالمية الثانية، تزويد البحرية الملكية الإنجليزية بالنفط بدلاً من الفحم.

وتجلى هذا الارتباط بشدة في الحرب العالمية الثانية التي لعب نفط منطقة الخليج دوراً حاسماً في تحديد مسارها.

والسؤال الآن هو هل تستمر الدول في خوض غمار الحروب في القرن الحادي والعشرين من أجل السيطرة على منابع الطاقة؟

وهل سنشهد عودة الاستعمار القديم من أجل السيطرة على منابع المواد الخام؟

وهل حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق هي الإجابة العملية عن هذه الأسئلة؟

بحسب بيانات «مركز الدراسات السياسية والدولية» في واشنطن كانت الولايات المتحدة تستورد في عام ١٩٧٣م حوالي ٣٦ ٪ فقط من احتياجاتها من الطاقة، وفي عام ٢٠٠٠م استوردت حوالي ٥٧ ٪. من حاجاتها من الطاقة، واعتمدت على احتياطاتها في تغطية ٤٣ ٪ فقط من استهلاكها.

ويلاحظ أن واشنطن اعتمدت على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في تغطية ٤٦ ٪ من وارداتها، وهو ما يؤشر إلى الوضعية المهمة للدول المصدرة للنفط في إستراتيجية الإمبريالية الأمريكية في القرن الجاري.

فإذا علمنا أن الولايات المتحدة اعتمدت على دول منطقة الخليج في تغطية ما يقارب ٢٢ ٪ من وارداتها النفطية، وأن الاحتياطيات النفطية للولايات المتحدة البالغة ٢٢ مليار برميل (أي ٢٪ فقط من الاحتياطيات العالمية المؤكدة) تتناقص باطراد، لاستنبطنا الأهمية المتعاظمة لهذه المنطقة، مضافة إلى بحر قزوين الغني بالنفط، ليكون مجموع نفطهما معادلاً للطلب المتزايد.

قدر المتخصصون في الولايات المتحدة حجم الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط منذ اكتشافه بحوالي ١٠ تريليون برميل، استهلك العالم منها ما يقارب ٩ تريليون برميل، فيتبقى الآن حوالي تريليون برميل، بخلاف كمية قدَّرها المصدر الأميركي بحوالي ٥٠٠ مليار برميل احتياطيات غير مؤكدة يرقد معظمها في مياه بحر قزوين.

ويذهب الخبراء النفطيون في الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي سيكون في الفترة من العام ٢٠٠٠م وحتى العام ٢٠٢٥م أعلى من كل المراحل السابقة في التاريخ، وهو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم.

وفي هذا السياق توقع «لورد براون» كبير المديرين التنفيذيين في شركة «بريتيش بتروليوم» (بي. بي) أن يستمر النفط والغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ٣٥ المقبلة على الأقل.

تأسيساً على هذه المعطيات، فإن منطقة «الشرق الأوسط الكبير» الممتدة من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى بحر العرب جنوباً، والأناضول والبحر المتوسط غرباً، والصين شرقاً، والاتحاد الروسي شمالاً، سترتدي طابعاً دولياً في شكل مباشر.

والقوى التي ستسيطر عليها سيكون لها القدرة مستقبلاً على تسيير دفة الاقتصاد العالمي طبقاً لمصالحها الخاصة. ومن هنا يمكننا أن نفهم سعي الإمبريالية الأمريكية إلى الهيمنة العسكرية المباشرة على هذه المنطقة من العالم.

ويعد نفط العراق أضخم خزين احتياطي في العالم طبقاً لآخر الكشوف الحقلية.. إن وضع الذراع الأمريكي عليه يحقق لأمريكا ومافياتها المالية والسياسية والأمنية المتسلطة ثلاثة منافع بعضها محدود عاجل، وبعضها إستراتيجي شامل.

وفي منحى استهداف العراق تحديداً يذكر الخبير الإستراتيجي أحمد السيد النجار أن وزير الطاقة الأمريكي الأسبق «جون هارنجتون» كان قد أعلن في عام ١٩٨٧م أن العراق يعوم على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته التي تبلغ نحو ربع الاحتياطيات، وفي هذه الحالة إذا استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على العراق ونفطه من خلال الغزو ووضع حكومة عميلة هناك، فإنها يمكن أن تتحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط من خلال مضاعفة حجم الإنتاج العراقي، ويمكنها بذلك أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير، بما يحقق مصالحها كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط في العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسة للنفط[1].

على المستوى الأول يجيء المردود مباشرة لكارتل النفط العملاق الذي تملكه وتديره الطغمة المتربعة في البيت الأبيض منذ أواخر ٢٠٠١: بوش الابن (ومن قبله الأب) ونائبه ديك تشيني ووزير دفاعه رامسفيلد، ومسؤولة أمنه القومي رايس.. وأيضاً شركات النفط الأمريكية الأخرى التي قدَّمت - جنباً إلى جنب مع أرباب معامل السلاح - لبوش ومجموعته من الرشاوى والعمولات ما جعلهم يصرون على اعتماد القوة واحتلال العراق.

هذا مع ما تعانيه موازنات المالية الأمريكية والدخل القومي من عجز آخذ بالتزايد سنة بعد أخرى مما يمكن أن يعالج جانباً كبيراً منه المردود المالي لنفط العراق.

على المستوى الإستراتيجي بعيد المدى؛ فإن وضع اليد على خزين العراق سيديم عجلة المدنية الأمريكية وآلياتها لمديات زمنية متباعدة قد تتجاوز القرن من الزمن، وقد يعينها على التفرد بقطبيتها الأحادية من خلال الإمساك برقاب دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان عن طريق التلويح بسلاح النفط، أو ما يمكن اعتباره الأمن النفطي.

---

(١) بعد أن ابتلعت أمريكا العراق، هل تستطيع هضمه، خالد أبو الفتوح، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

هذا إلى أن فرض السيطرة الأمريكية على العراق سيجعل أمريكا قريبة من منابع النفط واحتياطاته، في منطقة الخليج العربي التي ستشكل مع العراق معظم احتياطي نفط العالم كله، وسيمكّن أمريكا من رفع عصاها الذرية فوق كل الرؤوس التي منحتها ما تريد أو استعصت عليها.

عدة عصافير نفطية بحجر واحد؛ فكيف لا يصر (البيت الأسود) على أن يرسل قواته إلى العراق لكي تستحم في بحيرات النفط الأسود.

إن دراسات الخبراء في أحدث معطياتها تشير إلى أن احتياطي النفطي العراقي هو أكبر احتياطي في العالم، خلافاً لما يعلن من أن احتياطي أرامكو هو الأكبر. ولقد كادت فرنسا وألمانيا أن تحصلا على امتياز الاستثمار في حقل (مجنون) العملاق جنوبي العراق في أواخر الثمانينيات، ولكن حرب الخليج الثانية فوتت الفرصة عليهما، ثم ما لبثت أمريكا أن فرضت نفسها عالمياً كقطب أوحد لا معارض له، وأرخصت أسعار النفط بما يحفظ مصالح ميزانتها، حتى قال بعض خبراء النفط العرب: إن ما فقدته البلاد العربية عبر الأسعار المنخفضة عن المقدار الواجب اللائق يقدر بأكثر من ألف وخمسمائة مليار دولار خلال هذه السنوات الأخيرة بعد حرب الخليج الثانية. ثم ها هي ذي أمريكا تندفع اليوم لإكمال سيطرتها على نفط العالم بعامة ونفط العراق والخليج بخاصة، وتجعل ذلك ركناً في خطتها الإستراتيجية إلى بوش الابن قبل انتخابه؛ إذ إن العالم بعد سبع سنوات من الآن سيستورد من العراق فقط ربع كمية الاستهلاك اليومي، ومن الخليج نصف الكمية. فإذا أخذنا في الاعتبار أن نفط إيران مستهدف من قِبَل أمريكا، ونفط الجزائر وليبيا والسودان، فإن اعتماد العالم في المستقبل سيكون بصورة تامة على النفط العربي قليلاً.

ومن الأسرار التي لا يعلمها إلا القليل من الناس أن أمريكا قد اكتشفت من قبل أن السودان كله يطفو فوق بحيرة من النفط، لكنها لم تستخرجه، وتركته ليكون الاحتياطي الرئيس إذا اضطربت أحوال الخليج وأغلقت قناة السويس، وكان في

خطتها أن تستخرجه وتمد أنبوباً يوصله إلى سواحل غرب إفريقية ليشحن إليها بحرياً عبر المحيط بعيداً عن المضايق، فجاءت حكومة الإنقاذ الإسلامي في السودان، وتحدت الإدارة الأمريكية، وبدأت في استخراجه قبل أوانه الذي حددته الإستراتيجية الأمريكية. ومن ثم كان الغضب الأمريكي على السودان. ولعل أمريكا بعد إنجاز حربها واحتلال العراق سيكون أول بلد تصب عليه غضبها هو السودان، لوقف عمليات الاستخراج والاحتفاظ بنفط السودان كاحتياطي مستقبلي يوفر لها الطاقة.

كذلك تشير دراسات الخبراء إلى أن أمريكا لا تريد احتكار نفط العراق فحسب، بل واستخدامه كسلاح سياسي فعال، ليس تجاه دول العالم الثالث فقط، بل وتجاه دول أوروبا الكبرى أيضاً بحرمانها من شرائه إذا حدثتها نفسها بالتمرد على الإدارة الأمريكية.

ولقد كشف سقوط طائرة الإغاثة في باكستان قبل فترة وجيزة خطة أمريكية سرية لوضع هندسة مرور أنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى عبر أفغانستان وصولاً إلى الخليج، مما يعتبر الهدف الرئيس من غزو أمريكا لأفغانستان مغطية إياه بدثار مقاومة الإرهاب.

وجاء في تصريح لبوش أن النفط العراقي سيكون وديعة عند أمريكا لحساب الشعب العراقي بعد تحريره!! فيما يذكر بأكذوبة بريطانيا عندما غزت فوكلاند قبل عشرين سنة تحت شعار: توريد الديموقراطية إلى الأرجنتين، وهي الآن تستخرج النفط من تلك الجزيرة النائية التي دهش المغفلون من اهتمام بريطانيا بها يومذاك، وصار المثل الفوكلاندي واضحاً في قيادة حروب النفط بشعارات التباكي على الديموقراطية..

وبداية اللعبة أخذت تكشف عن نفسها منذ لحظات الغزو الأولى للعراق، بل قبل تنفيذه بأسابيع: إن نفقات الغزو، على ضخامتها الأسطورية ستسترد من العائد المالي لنفط العراق!!

هل شهد التاريخ قرصنة كبرى كهذه، أن تغزو بلداً وتدمر مقدراته وتقتل شعبه، ثم تفرض عليه أن يدفع لك أمواله، نفقات الحرب التي أجهز بها عليك؟![1].

أمريكا والحرب في أفغانستان:

محطة الانطلاق في «الحرب من أجل النفط والهيمنة» كانت أفغانستان؛ فالنفط كان سبباً رئيساً في الحرب البشعة التي خيضت ضد أفغانستان في نهاية عام ٢٠٠١م.

الخطب الرنانة للرئيس بوش حول تحقيق «العدالة المطلقة» بعد هجمات ١١ سبتمبر لتبرير حربه في أفغانستان أخفت سعياً إمبريالياً للسيطرة على منطقة بحر قزوين من أجل الأرباح المتوقعة التي تقدر بأكثر من ٥ تريليون دولار من مصادر الغاز والنفط في هذه المنطقة.

فحسب كتاب «طالبان» لأحمد راشد أحد الصحفيين الأكثر معرفة بشؤون أفغانستان: «إن منطقة بحر قزوين من المحتمل أن تكون من المناطق الأخيرة في العالم المليئة بالنفط غير المستغل وغير المستكشف حتى الآن، فدول آسيا الوسطى لديها كميات هائلة من مصادر الطاقة المختلفة، يتضمن ذلك ٦,٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي تنتظر الاستغلال».

ولذلك فقد «كانت شركات الطاقة الأمريكية تعمل بكثافة خلال عقد التسعينيات لبناء خطوط الأنابيب عبر أفغانستان، وكانت تحظى بالدعم الكامل من الحكومة الأمريكية التي وقفت بكل قوة خلف هذه الخطط من أجل الأرباح الهائلة»[2].

وفي شأن آخر ذي صلة بالموضوع قدم «جون ماريا» نائب رئيس مؤسسة يونوكل النفطية للعلاقات الدولية في ١٢ / ٢ / ١٩٩٨م شهادة إلى لجنة الكونغرس

(١) أمريكا والعراق.. ما جرى وما سيجري، عماد الدين خليل، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

(٢) أمريكا والعراق.. ما جرى وما سيجري، عماد الدين خليل، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

الأمريكي يبين فيها أهمية وجود حكم ملائم لأمريكا ومستقر في أفغانستان من أجل استثمار مشاريع النفط والغاز في المنطقة[1].

ومن أهم الأسباب التي جعلت الولايات المتّحدة متلهّفة جداً لشن الحرب على أفغانستان، أن الخطط لبناء خطوط الأنابيب كانت معلقة منذ ١٩٩٨م.

ولكنها عادت بسرعة إلى جدول الأعمال بعد الحرب؛ فالنصر العسكري الأمريكي السريع على طالبان سمح للولايات المتّحدة بجلب حكومة عميلة لضمان السيطرة الإستراتيجية على ثروات منطقة آسيا الوسطى.

اليوم يتم تصدير نفط آسيا الوسطى عبر روسيا. ولكن كل من المستثمرين والمخططين السياسيين في الرأسماليات الغربية لهم رأي آخر؛ إذ يهتم المستثمرون في النفط والغاز في بحر قزوين ببناء بديل عبر مد خطوط أنابيب إلى تركيا وأوروبا.

أما الإمبريالية الأمريكية، فهي قد تبنت خطة لنقل النفط والغاز إلى الجنوب وجنوب شرق آسيا عبر الهند وباكستان. لكن عدم الاستقرار في أفغانستان كان يشكّل تهديداً كبيراً لهذه الخطة.

ولذلك مثّلت السيطرة على أفغانستان جزءاً مهماً مهم من لعبة الإمبريالية في وسط آسيا.

موقع أفغانستان الجغرافي كطريق محتمل لخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي جعلها دولة مهمة جداً بالنسبة للقوى التي تريد السيطرة على هذه المصادر الهائلة.

ووفقاً لـ «أحمد راشد»، فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت الأهمية القصوى للتدخل السريع من أجل السيطرة على أفغانستان لثلاثة أسباب أساسية:

---

(١) بعد أن ابتلعت أمريكا العراق، هل تستطيع هضمه، خالد أبو الفتوح، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣

أولاً: ضرورة وجود الشركات الأمريكية للنفط منذ اللحظة الأولى، حيث إن هذا سيمنحها الفرصة للسيطرة الكاملة على عمليتي الإنتاج والتوزيع.

ثانياً: التدخل الأمريكي سيتيح للولايات المتحدة السيطرة على مصدر نفطي ستعتمد عليه دول - كالهند والصين - مرشحة لأن تصبح من المنافسين الأقوياء في مستقبل قريب.

ثالثاً: على الولايات المتحدة التدخل السريع خشية سقوط هذه الثروة في يد منافسي أمريكا الكبار في المنطقة - إيران، وبشكل خاص روسيا.

لقد كانت الهزيمة، ثم الانسحاب، الروسيين من أفغانستان في نهاية الثمانينيات هما نقطة البداية لتفعيل الخطط الأمريكية.

فمع انفصال دول آسيا الوسطى - من تركمنستان إلى أذربيجان - عن روسيا، توفرت للولايات المتّحدة الفرصة التاريخية للسيطرة على مصادر النفط في هذه الدول حديثة الاستقلال.

أكدت «شيلا هيسلن» خبيرة الطاقة في مجلس الأمن القومي الأمريكي أن «سياستنا كانت أن نسيطر على النمو السريع لطاقة قزوين.. قمنا بذلك بشكل محدّد عبر المساعدة في استقلال هذه البلدان الغنية بالنفط، لكسر سيطرة واحتكار روسيا على نقل النفط من تلك المنطقة، وذلك بصراحة لتعزيز أمن الطاقة الغربي من خلال تنويع المصادر».

في هذا السياق، خططت شركات الطاقة الأمريكية والبريطانية، مثل «إنرون»، «أموكو»، «إكسون»، «موبيل» و«أنوكال»، للسيطرة على احتياطيات أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، وهي الجمهوريات السوفياتية الثلاث حديثة الاستقلال التي تقع أجزاء من حدودها على بحر قزوين. ولم يكن من قبيل المصادفة أن شخصيات بارزة سابقة في الإدارة الأمريكية لعبت دوراً مركزياً في محاولة فتح المنطقة لشركات النفط الأمريكية.

في البداية كان هناك دور«الكسندر هيغ»، العضو الكبير السابق في إدارة كل من نيكسون وريغان.

عمل«هيغ» كمستشار لرئيس تركمنستان للحصول على موافقة هذا الأخير على الخطط الأمريكية لبناء خط الأنابيب البديل الذي يمر عبر إيران.

مثلت إيران في هذا الوقت اختياراً أفضل من وجهة النظر الأمريكية، مقارنة بمنافسهم القديم روسيا، لكنه بالقطع لم يكن بديلاً مثالياً:

أولاً : بسبب العلاقات السيئة بين إيران والولايات المتّحدة.

وثانياً: لأن هذا الطريق الجديد لخطوط أنابيب النفط والغاز كان بمثابة دعم للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تسيطر أصلاً على معظم احتياطيات النفط في العالم، مما دعا الولايات المتحدة للبحث عن بدائل.

بحلول منتصف التسعينيات، تحول الانتباه إلى إمكانية بناء خط أنابيب عبر أفغانستان، ولم يضيع عدد من الشخصيات النافذة في دوائر الحكم الوقت، فقد قام بعض رجال الإدارة الأمريكية على عهد الرئيس «جورج بوش الأب» بالتحرك نيابة عن شركات النفط الأمريكية للترويج لمخطط السيطرة على احتياطيات الطاقة في المنطقة، وشاركوا - نيابة عن شركات النفط - في مفاوضات مع الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة.

وكان من بين اللاعبين الرئيسين في هذه العملية «ديك تشيني» الذي يحتل اليوم منصب نائب الرئيس الأمريكي.

في البداية أحرزت هذه الجهود نجاحاً هائلاً.

ولكن كانت العقبة هي انعدام الاستقرار في أفغانستان كنتيجة لاستمرار الحرب الأهلية. من هنا فبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تدعم حكم طالبان التي استولت على السلطة في أواخر ١٩٩٦ بشكل رسمي، إلا أنها اعتبرت انتصارها فرصة لتحقيق الاستقرار المطلوب للبدء في تنفيذ خط الأنابيب.

وقد حث مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون آسيا الولايات المتحدة على «مساعدة طالبان وعدم المشاركة في عزلهم».

ولكن الأمور تعقدت بعد ذلك خاصة بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي واتهام الولايات المتحدة لتنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة «أسامة بن لادن» بالمسؤولية عن العملية.

طالبت الولايات المتحدة طالبان بتسليم «بن لادن»، ولكنها رفضت، فقامت بالهجوم بالطائرات على مواقع تنظيم «القاعدة» في أفغانستان لمحاولة اغتياله.

ولكن محاولتها باءت بالفشل.

ومنذ ذلك الوقت توترت علاقة الولايات المتحدة مع طالبان، وتم وضع مشروع بناء خط الأنابيب على الرفّ، وحل محله الحديث عن الحرب كطريق بديل لتأمين خطط مدّ خطوط الأنابيب عبر الأراضي الأفغانية.

قبل هجمات ١١ سبتمبر بشهور كانت هناك خطة للإطاحة بحركة طالبان. تم تقديم الخطة ـ بحسب روايات الصحف ـ من قِبل الهند أثناء مؤتمر قمّة مجموعة الدول الثماني الكبرى في يوليو ٢٠٠١ في جنوة في إيطاليا.

من ناحية أخرى نشرت صحيفة «النيويورك تايمز» في صفحتها الأولى، وقبل أحداث سبتمبر بثمانية شهور، أن الولايات المتحدة تزمع الانتشار عسكرياً في منطقة آسيا الوسطى لسنوات مقبلة، وذلك لاعتبارات إستراتيجية.

من هنا جاءت الحرب ضد أفغانستان التي كانت نتيجتها الجوهرية تأمين حكومة موالية للإمبريالية الأمريكية في كابول برئاسة «حامد كرزاي» مهمتها الرئيسة هي خدمة مصالح رأس المال الأمريكي وشركات النفط العملاقة.

وليس من قبيل الصدفة أن مناطق تمركز القوات الأمريكية في أفغانستان بعد

إزاحة طالبان، هي نفسها المناطق التي يُفترض أن تمر فيها خطوط الأنابيب التي ستمدها شركة «أنوكال» الأمريكية.

العراق حرب أخرى من أجل النفط:

في الوقت الذي بدأت الإمبريالية الأمريكية تحقق أهدافها في أفغانستان راح صقورها في البنتاغون يرددون:

«لقد كان هذا عملاً سهلاً؛ دعونا الآن نكرر الحرب في العراق أيضاً».

فنائب وزير الدفاع «بول وولفويتز»، أبرز صقور الإمبريالية الأمريكية، تحدث مؤخراً إلى القوات الأمريكية في أفغانستان قائلاً: «إنه من الخطورة الشديدة أن ننتظر عشر سنوات حتى يقوموا بضربنا. ولن تعد هجمات١١ سبتمبر آنذاك أي شيء قياساً على الهجوم الذي سيُشن ضدنا إذا استعملوا الأسلحة الكيمائية والبيولوجية - نحن لن ننتظر إلى الأبد لإنهاء هذا الخطر».

إن الحرب على العراق لا يمكنها أن تندرج في الحملة المزعومة ضد الإرهاب إلا من باب الافتعال.

الحقيقة هي أن الطبقة الحاكمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إحلال أنظمة تابعة ومطلقة الولاء محل أي نظم لديها أدنى هامش من الاختلاف، وذلك ضماناً لمصالحها الإستراتيجية، وعلى رأسها تأمين منابع النفط.

في هذا السياق فإن السعي لإقامة نظام من هذا القبيل في بلد منتج للطاقة بحجم العراق يعتبر التجسيد الأول لهذا التوجه[1].

يملك العراق ثاني أكبر احتياطيات النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تبلغ احتياطيات العراق النفطية بين (١١٢- ١٢٠) مليار برميل، أي نحو ١١٪ و ١٢ ٪ مجمل الاحتياطيات العالمية، أما احتياطي دولة الإمارات العربية

(١) الأسباب الحقيقية للحرب الإمبريالية، مصدر سابق.

فيصل (٨,٩٧) مليار برميل، والكويت إلى (٥,٩٥) مليار برميل، ويرى خبراء أن العراق لو استطاع التنقيب عن النفط لأصبح يملك مثلي احتياطياته الحالية، فقد توقفت أعمال التنقيب بدءاً من العام ١٩٨٠م بسبب الحروب التي خاضها العراق مع إيران، ثم مع الكويت واللتين استمرتا نحو عشرة أعوام، ولم يستطع العراق استئناف التنقيب بعد هاتين الحربين بسبب الحصار الدولي والمقاطعة. وينتج العراق حالياً ما يتراوح بين (٥، ١ـ ٣، ٢) مليون برميل يومياً، والصادرات العراقية بلغت (٥، ٢) مليون برميل يومياً، ولكنها هبطت عام ٢٠٠١م إلى حوالي (١، ١) مليون برميل يومياً، كذلك الإنتاج هبط من (٥، ٣) مليون برميل يومياً إلى (٣، ٢) مليون برميل، بسبب الحصار أيضاً. وتراوحت عوائد الصادرات النفطية العراقية بين (٦٨٥، ١٠) مليار دولار عام ١٩٨٥م إلى حوالي (٨، ٢٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٠م، وكانت قد شهدت أدنى مستوى لها في الأعوام من١٩٩١م وحتى عام ١٩٩٦م، حيث تراوحت بين ٣٦٥ مليون دولار في عامي ١٩٩٣م و ١٩٩٤م، و ٦٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٦م[1].

وبالإضافة إلى تلك الميزات المطلقة للنفط العراقي هناك الربحية الهائلة في الاستثمار في هذا القطاع، خاصة وأن حقول النفط العراقية تعد من أغزر الحقول في العالم وأكثرها قرباً من سطح الأرض، مما يوفر نفقات ضخمة في عمليات التنقيب والاستخراج. وتفيد الدراسات الدولية أن معدل إنتاج البئر في العراق يتراوح ما بين ١٠ إلى ١١ ألف برميل/يومياً، بينما متوسط إنتاج آبار النفط في دول أوبك الأخرى لا يزيد عن ٤ ـ ٨ آلاف برميل/يومياً.

أيضاً فإن تكلفة إنتاج البرميل الواحد للنفط العراقي حوالي٥٠ سنتاً فقط، مقارنة بنحو ٣-٥ دولار للبرميل في كل من السعودية والكويت وإيران، وحوالي ٥ـ٨ دولار للبرميل في الإمارات، وما بين ٨-١٠ دولار للبرميل في المكسيك وفنزويلا.

(١) إنه النفط يا (...)، د. سمير صارم، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م، ٥١، ٥٢.

وقد أشارت مجلة «فورين ريبورت» في عدد أخير لها أن «الولايات المتحدة في إستراتيجيتها الجديدة تريد أن تسيطر بصورة كاملة غير منقوصة على النفط وأنظمته بطريقة تسمح لها باستخدامه لاحقاً في صراعها السياسي- الاقتصادي مع القوى الرأسمالية المنافسة الأخرى».

وجاء في مقال لـ «جوناثان فريلاند» في صحيفة «الغارديان» البريطانية في منتصف شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢م أن «الذين يتسمون بالصراحة من صقور الحزب الجمهوري قد أقروا بالأسباب الحقيقية لرغبتهم في اجتياح العراق، فهذا البلد توجد فيه أكبر محطات الغاز في العالم، وتحوي أراضيه محيطات من النفط؛ وذلك سيكون في خدمة الاستهلاك الكبير للولايات المتحدة من النفط».

ولذلك قررت الإمبريالية الأمريكية الانتقال من سياسة الاحتواء إلى طور الإجهاز على النظام القائم في بغداد واحتلال العراق عسكرياً لسنوات طويلة.

فقد أُعلن مؤخراً عن وثيقة سرية للجناح اليميني من الحزب الجمهوري الأمريكي عُرفت في الصحافة العالمية بـ«وثيقة البنتاغون» محتواها هو خطط الهيمنة على نفط الشرق الأوسط.

فبوش ومستشاروه الرئيسون كانوا يخطّطون للحرب ضد العراق لضمان «تغيير النظام»، حتى قبل تولّي «بوش» منصبه في كانون الثاني / يناير ٢٠٠١م.

وبالتالي فإنه لا علاقة بين أحداث ١١ سبتمبر وهذا التوجه الإستراتيجي الأمريكي الذي اكتمل إنضاجه قبل هذه الأحداث بسنوات، ومنحته هذه الأحداث فرصة التطبيق العملي.

مذهب بوش وبربرية الإمبريالية:

بعد أن أطلق «بوش» جملته المشهورة «أنت معنا أم مع الإرهاب»، بدأت إدارته تتبنى مذهباً جديداً حول «الحروب الوقائية» يعد دليلاً صارخاً آخر على جنون

وبربرية الإمبريالية والإفلاس الأخلاقي للنظام الذي ترتكز عليه. فقد قدم «بوش» في٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ م إلى الكونغرس وثيقة حول «إستراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي» تحتوي على الخطوط العامة للسياسة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة، وقد أثارت هذه الوثيقة استياء شعوب العالم ككل.

فما هو جوهر هذا المذهب الجديدة للإمبريالية الأمريكية؟

حسب مؤسسة «المشروع من أجل قرن أمريكي جديد»، التي تعد الأكثر قرباً من إدارة «بوش»، فإن جوهر المذهب الجديد يتلخص في الآتي «الولايات المتحدة هي القوة العظمى العالمية الوحيدة، اعتماداً على تفوقها العسكري ودورها التكنولوجي الريادي، وكونها أكبر قوة اقتصادية في العالم».

ومن ثم فالهدف هو «الحفاظ على هذه المكانة المتفوقة لأطول أمد ممكن خلال الـ٥٠ سنة القادمة على الأقل».

ومن ناحية أخرى فإن «هناك دولاً ذات قدرات عالية، ولكنها غير راضية عن الوضع الراهن وتسعى لتغييره بشكل يهدد حالة السلام والازدهار والحرية التي يتمتع بها العالم اليوم».

وإذا أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على دورها العالمي، فعليها أن تعتمد على «تفوقها العسكري».

وهنا يصبح «لها الحق في شن حرب لمنع خطر محتمل في المستقبل»، أي «بني العمل العسكري الوقائي ضد الأنظمة التي تشكل تهديداً لها»[1].

وهي غنية بالمعلومات عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فمن المفيد أن نتعرف على أهم ما جاء في خاتمتها التي تلخص فلسفة الإستراتيجية الجديدة. تقول الخاتمة: «لم يعد في زماننا فوارق فاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية؛ ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد أصبح لجميع الأحداث التي

(١) الأسباب الحقيقية للحرب الإمبريالية، مصدر سابق.

تطرأ على أي جزء في العالم خارج حدودنا تأثير عميق على ما يجري داخل بلادنا. وقد أصبح واجباً علينا التعامل مع ظاهرة خطيرة هي: أنّ الأشخاص والتنظيمات السرية سيكون في إمكانها الحصول على وسائل التدمير التي كانت لا تصل إليها من قبل إلا الجيوش النظامية، والأساطيل الحربية».

إنّ جوهر مذهب بوش الجديد - القديم هو استعمال القوة في تحقيق الأهداف الدبلوماسية، وتبنّي نهج التهديد وتحديث الأساليب القديمة في استعراض القوة، واللجوء إليها دون تردد، وتجاوز القيود والكوابح التي تحد من استعمالها، فلقد لوحظ أنّ من أبرز الأفكار أو المبادئ التي جاءت في هذه الوثيقة:

١ـ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتحدي تفوقها العسكري العالمي.

سوف تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية والاقتصادية لتشجيع قيام المجتمعات «الحرة والمفتوحة»، وستفعل كل ما في إمكانها للمحافظة على وضعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

٢ـ النظر إلى الإرهاب وامتلاك دول لأسلحة الدمار الشامل، باعتبارهما المحور الذي تدور عليه الإستراتيجية الأمريكية، ربما يجعل رؤيتها قاصرة تجاه جميع المشكلات والتحديات الأخرى، التي تحمل تهديداً للأمن العالمي والأمن القومي للولايات المتحدة.

٣ـ الوثيقة تعكس في صياغتها وأفكارها طبيعة مجموعة «المحافظين الجدد» المسيطرة على مفاتيح السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، وهي تتحدث بلهجة الغطرسة، ولن تقبل حلولاً وسطاً حين تقول على وجه التحديد: إنه عندما تكون المصالح الأمريكية المهمة موضع تهديد فلن يكون هناك حل وسط، وتحمل لهجة الفرض والإكراه، وهي بهذا تتجاهل مفهوم المشاركة والتعاون في مواجهة الإرهاب[1].

(١) الحرب الوقائية بعد أحداث ١١ سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي وحقوق الإنسان، العراق نموذجاً، الدكتور عبدالله تركماني كاتب وباحث سوري، بحث منشور على الإنترنيت.

ويؤكد تعليق مؤسسة «المشروع من أجل قرن أمريكي جديد» أن «نجاح مذهب بوش الجديد يحتاج إلى عنصرين جوهريين هما:

أولاً: وجود قيادة أمريكية نشطة على المستوى العالمي، وهذه القيادة متمثلة بإدارة «بوش».

فالرئيس أكد أن أعداءنا ينظرون للعالم كساحة حرب، وأوضح أنه يريد التحرك بشكل وقائي وسريع ضد التهديدات النووية والبيولوجية والكيميائية؛ أما العنصر الثاني فهو تغيير الأنظمة في دول مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية».

«بوش» نفسه يتحدث بلا خجل في وثيقته المقدمة للكونغرس عن مذهب إدارته الجديد المتعلق بالضربات الوقائية:

القانون الدولي اعترف منذ قرون بحق الأمم في التحرك دفاعاً عن نفسها ضد القوات التي ثبت أنها تستعد لمهاجمتها حتى لو لم تهاجمها فعلاً.

وقد اشترط خبراء القانون الدولي شرعية العمل الوقائي بوجود خطر داهم، كتحرك قوات عسكرية أو أساطيل أو قوات جوية مثلاً.

ومن جهة أخرى تصرّ الولايات المتحدة على الحرب الوقائية لأسباب عديدة منها:

١ـ تنفيذ الأهداف على الأرض، بمعنى تطبيق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والأمنية.

٢ـ إنّ للحرب فوائد عسكرية عديدة للجيش الأمريكي، وفي مقدمتها: التخلص من الذخائر والأسلحة القديمة، وإحلال أسلحة وذخائر حديثة ومتطورة، بما يعني تشغيل مصانع السلاح وتنشيط مبيعاتها. وهي فرصة لـ«تجريب» أسلحة وذخائر الحرب الحديثة، وهي الأسلحة الأكثر تطوراً وتقنية والتي يطلق عليها «الأسلحة الذكية»، في ميدان معركة حقيقي.

إنّ الخطورة في إستراتيجية «الحروب الوقائية» أنها ناتجة عن كونها مفتوحة الاحتمالات، لا تتقيد بحدود جغرافيا السياسية، ولا تحترم قواعد القانون الدولي، ولا تهتم بمقولة «الأصدقاء» و«الأعداء»، حيث يمكن أن تصنف الدول الصديقة في أية لحظة في خانة الأعداء، ولا مانع من حدوث العكس إذا تطلبت «المصلحة القومية» ذلك!!.

إضافة إلى لائحة هلامية متحركة سريعة التضخم والتقلب لما يسمى «المنظمات الإرهابية» أو «الجمعيات والدول الداعمة لها».

ولعل من أهم الانتقادات التي يمكن أن نوجهها إلى هذه الإستراتيجية أنّ قرار الولايات المتحدة الأمريكية أن تمضي بمفردها للسيطرة على استتباب الأمن العالمي لا يتسم بالواقعية، وتحوطه مخاطر شتى، وأهم من ذلك أنه لا يمكن له أن يستقر ويستمر إلى ما لا نهاية. ولعل أخطر هذه الانتقادات جميعاً أن الإستراتيجية الجديدة تفتح في الواقع باب الفوضى في العلاقات الدولية، فإذا أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في أن تضرب عسكرياً في أي زمان وفي أي مكان، فما الذي يمنع دولاً أخرى مثل: إسرائيل أو الهند أو باكستان أو الصين أو روسيا أن تسلك السلوك نفسه؟!. فمن الواضح أنّ إستراتيجية الضرب الوقائي هي الإستراتيجية التي تتذرع بها إسرائيل في تعاملها مع ما تدعيه «خطر الإرهاب الفلسطيني» وهي الإستراتيجية ذاتها التي بدأت الهند في اعتمادها مع باكستان[1].

اليوم، علينا أن نلائم مفهوم الخطر الداهم لقدرات وأهداف خصومنا الحاضرين.. إن الخطر الكبير التي تواجهه أمتنا يكمن في التطرف عندما يلتقي بالتكنولوجيا. لقد أعلن أعداؤنا على الملأ أنهم يبحثون عن أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون لتحقيق هدفهم هذا بحزم.

(١) الحرب الوقائية بعد أحداث ١١ سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي وحقوق الإنسان، العراق نموذجاً، مصدر سابق.

إن الولايات المتحدة لن تسمح بنجاح هذه الجهود، بل ستبني دفاعات ضد الصواريخ وضد أية وسائل أخرى.

ومن المفروغ منه أن أمريكا ستبادر دفاعاً عن النفس للعمل ضد هذه التهديدات الناشئة قبل أن تتبلور نهائياً.

لا شك في أن هذا استعلاء صارخ من قِبل الإمبريالية الأمريكية؛ فالولايات المتحدة هي التي لديها المجموعة الأكبر من أسلحة الدمار الشامل في العالم، وهي أيضاً من أكثر الدول الكبرى التي استخدمت هذه الأسلحة ـ استخدمتها مثلاً ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية، وفي الحرب ضد فيتنام، بل وحتى على شعبها. فهي تختبر، سرّاً، مواد كيماوية وأسلحة نووية على السكان الأصليين من الهنود الحمر.

إن العدو الذي يحذّر منه «بوش» في خطاباته، هو غير مرئي وغير محدد الملامح أو الحدود، حتى إنه يمكننا القول إن كل شعب وكل دولة مرشحين لتلقي الضربات الأمريكية.

الهدف واضح:

رسالة إلى كل الدول التي تقف في طريق الهيمنة الأمريكية (العراق، إيران، سوريا، كوريا الشمالية، ليبيا، السودان، وغيرهم)، ورسالة أيضاً إلى المنافسين للولايات المتحدة (الصين واليابان)، لإخضاعهم للهيمنة الأمريكية.

الولايات المتحدة على استعداد اليوم لسحق شعوب بأسرها سحقاً لتحقيق مطامعها والخروج من أزماتها.

سياسة هجومية للإمبريالية:

لم تأت خطط الحرب ضد العراق من فراغ؛ فهي ارتبطت بسياسة هجومية شاملة للإمبريالية الأمريكية.

فقد قدم «بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الأمريكي الآن) عام ١٩٩٣ إلى البنتاغون وثيقة تحت عنوان «الإستراتيجية الأمريكية الشاملة».

وقد تم تنقيح هذه الوثيقة وتعميقها، قبل نشرها تحت عنوان «وثيقة البنتاغون»، وهي الوثيقة التي تحدثنا عنها قبل قليل، والتي صدرت عام ١٩٩٧م.

أعادت «وثيقة البنتاغون» تعريف التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة وسبل مواجهتها لكي تبقى قوة عظمى منفردة لمدة قرن كامل من الزمن.

وقد تضمنت الوثيقة ضوابط شديدة لمنع أي قوة إقليمية من أن تتحول إلى قوة كبرى، حتى على مستوى إقليمها. من ناحية أخرى فقد طرحت الوثيقة ضرورة بناء خرائط جديدة للشرق الأوسط بمفهومه الواسع.

وانطلاقاً من هذه الوثيقة أعد الجناح اليميني في الحزب الجمهوري خطّة لشن الحرب على العراق في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ م.

صاغ هذه الخطة «ديك تشيني» (نائب الرئيس الأمريكي الآن)، و «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الآن)، و«بول وولفويتز» (نائب رامسفيلد الآن)، و«جيب بوش» (أخو جورج بوش الأصغر)، و«لويس ليبي» (رئيس هيئة الأركان على عهد تشيني).

وتكشف الخطة هدف أمريكا الحقيقي وراء احتلال العراق، حيث تشير إلى أن «الولايات المتحدة سعت على مدى عقود للعب دور دائم في حفظ الأمن الإقليمي في الخليج، وعلى الرغم من أن النزاع غير المحلول في الخليج يوفر المبرر المباشر [لضرب العراق]، فالحاجة إلى وجود عسكري أمريكي مكثف في المنطقة تتجاوز قضية نظام صدام حسين». وبمعنى آخر، إذا لم يكن «صدام حسين» هناك، فإن على الولايات المتحدة خلق مبرر آخر لاحتلال العراق لإحكام سيطرتها على ثرواته النفطية!.

هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت فرصة عظيمة لتحقيق خطط الإمبريالية الأمريكية في استعمار العراق.

بمحاولتها المفتعلة لربط «صدام حسين» بالحرب المزعومة على الإرهاب، تحاول الولايات المتحدة أن تشن الحرب على العراق، لتحتله هذه المرة.

ولذلك فمعظم أحاديث «بوش» في الفترة التي سبقت احتلال العراق تركزت على علاقة نظام «صدام حسين» بتنظيم القاعدة.

ففي خطابه لإقناع الكونغرس بالتصويت على قرار شن الحرب على العراق قال: «نحن نعلم أن العراق والقاعدة يقيمان اتصالاً على مستوى رفيع يعود عهده إلى عقد من الزمن، وبعض قادة القاعدة من الذين فروا من أفغانستان توجهوا إلى العراق، وقد علمنا أن العراق درَّب أعضاء في القاعدة على صناعة القنابل وتحضير السموم والغازات الفتاكة، وبإمكان العراق أن يقرر - في أي يوم يريده - أن يقدم أسلحة كيميائية وبيولوجية إلى جماعة إرهابية أو إرهابيين فرادى»[1] وقد اختلقت الولايات المتحدة الأمريكية هذه العلاقة التي تربط بين تنظيم القاعدة، وطورتها في خيالها الهوليودي لتدعي تعاونهما في مجال تصنيع أسلحة الدمار الشامل وتخزينها وتجهيزها، وقد نفى الاثنان ذلك، لكن مع هذا النفي فإننا لا نلتفت إليه بل إلى التصريح الذي بثته شبكة التليفزيون الأمريكية «فوكس نيوز» لرئيس مجموعة التفتيش الأمريكية - البريطانية في العراق ديفيد كاي ٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣، والذي جاء فيه إنه «لم يعثر على أي وثيقة تثبت وجود علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة في مجال أسلحة الدمار الشامل» مؤكداً أنه: «فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل؛ لم نعثر على أي إثبات على وجود علاقة بين نظام صدام حسين أو مجموعة إرهابية أخرى»[2].

ومؤخراً نشرت صحيفة «النيويورك تايمز» بعض تفاصيل الخطة الأمريكية التي تهدف إلى استعمار العراق عبر إعطاء السلطة لحاكم عسكري أمريكي بعد

(١) الأسباب الحقيقية للحرب الإمبريالية، بحث منشور على الإنترنيت، بدن اسم المؤلف.

(١) العم سام.. الرجل المريض، أمير سعيد، مجلة البيان العدد: ١٩٣، رمضان ١٤٢٤ هـ، نوفمبر ٢٠٠٣.

الإطاحة بنظام «صدام حسين»، وذلك لمدة عام أو أكثر في إطار فترة انتقالية تسبق تحقيق «الديموقراطية» حسب زعم الخطة.

وأوضحت «النيويورك تايمز» أن هذه الخطة « تستند إلى خبرة الاحتلال الأمريكي لليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتتضمن تنصيب حاكم عسكري أمريكي لكي يحتل المنصب الذي احتله الجنرال «دوغلاس ماك آرثر» في اليابان بعد استسلام طوكيو دون قيد أو شرط في عام ١٩٤٥».

وتكهنت «النيويورك تايمز» بأن الجنرال «تومي فرانكس»، قائد القوات الأمريكية في الخليج، أو أحد مرؤوسيه، سيتولى منصب الحاكم العسكري في العراق، ورأت الصحيفة أن خطة إدارة «بوش» تنطوي على تحجيم دور المعارضة العراقية في حكومة ما بعد «صدام»[1].

وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين تم تعيين جاي غارنر حاكماً مدنياً للعراق، ثم استبدل بعد ذلك بـ «بول بريمر»[2].

هذه هي الديموقراطية التي تعد الولايات المتحدة بها الشعب العراقي!!.

ما الذي تغير حتى تقرر الإمبريالية الأمريكية الانتقال من احتواء النظام العراقي إلى المواجهة والإجهاز على نظام «صدام حسين» واحتلال العراق؟

هذا علماً بأن سياسة الاحتواء حققت الهدف منها بتحجيم نظام «صدام حسين» وإضعافه وشلّ قدرته العسكرية (على عكس ما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية)، مع تجنب سقوطه على يد الشعب العراقي على نحو يؤدي إلى تهديد مصالح الإمبريالية.

---

(١) الأسباب الحقيقية للحرب الإمبريالية، بحث منشور على الانترنيت.

(٢) حيث بدأت الحرب على العراق في ٢٠ آذار / مارس ٢٠٠٣م، وسقطت بغداد في ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٣م، وبذلك السقوط سقط نظام صدام حسين، وتم تعيين حاكماً أمريكياً للعراق.

هل الدافع وراء ذلك هو مظاهر الضعف والتراخي التي تلوح على الحظر المفروض على النظام العراقي؟ ذلك أن عدد الدول التي تنتهكه ولا تتقيد به يتزايد بشكل مطّرد، بما في ذلك بعض الحلفاء الغربيين ممن باتوا لا يتورعون عن الدخول في علاقات تبادل متعددة الأوجه، وفي وضح النهار، مع النظام العراقي دعماً لمصالحهم الاقتصادية والسياسية في هذا البلد الغني والواعد.

كل الأسباب الآنفة الذكر ربما فسرت ـ إلى هذه الدرجة أو تلك ـ التحول الأمريكي في اتجاه حسم موضوع العراق.

غير أن هناك عاملاً آخر هو الأكثر حسماً: إستراتيجية الإمبريالية الأمريكية الجديدة المتمثلة في إعادة إرساء نفوذها في منطقة الشرق الأوسط الكبير، لاعتبارات سياسية وعسكرية على رأسها السيطرة على منابع النفط.

إن هدف الإمبريالية الأمريكية المنشود من استعمار العراق، كما يشير «صالح بشير» في كتابه «واشنطن وبغداد: أزمة بلا انفراج»، «هو فتح مجالَي الشرق الأوسط (العربي) وآسيا الوسطى على بعضهما، كمنطقة نفوذ للإمبريالية الأمريكية مسترسلة، خصوصاً أن بين المنطقتين أواصر الامتداد الجغرافي ومصادر الطاقة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن إحكام السيطرة على العراق، وتحويله مرتكزاً للنفوذ الإمبريالي الأمريكي وقلباً له ومحوراً يصبح شأناً بالغ الأهمية؛ لأن العراق هو ملتقى المجالين المذكورين، إذ إنه في آن أقصى شرق المنطقة العربية، وشرفة الإطلال على آسيا الوسطى».

ولو نجحت الإمبريالية الأمريكية في مخططاتها تجاه العراق، فإن الحرب الأمريكية القادمة ستكون بلا شك ضد إيران؛ لأنها الدولة التي تفصل بين المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى.

الإمبريالية الأمريكية تعلم أن السيطرة على نفط بحر قزوين غير كافية للسيطرة والتحكم في سوق النفط العالمي.

فقد أعلن المسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية «ستيف مان» خلال مؤتمر في نيويورك شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢م أن «احتياطيات النفط في بحر قزوين ليست بالقدر الكافي لتشكل منافساً لنفط دول الخليج»؛ لذا، فعندما نرى الآلة العسكرية الإمبريالية من حاملات طائرات وسفن محملة بكل الأسلحة الفتاكة تبحر في قناة السويس متجهة نحو العراق استعداداً لإطلاق المزيد من صواريخ كروز وقنابل النابالم واليورانيوم المنضّب لتحرق وتسمّم الأرض وتقتل مئات الآلاف من شعب العراق مرة أخرى - عندما نرى هذا نفهم أنه ليس له علاقة بالحرب على الإرهاب أو بتدمير أسلحة الدمار الشامل؛ إنما هي حرب إمبريالية دموية أخرى من أجل النفط والأرباح.

هل الحرب الأمريكية خروج من الأزمة الاقتصادية؟

نتحدث هنا عن بوادر الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة كدافع إضافي، وحالي لنزوع الطبقة الحاكمة الأمريكية نحو الحرب.

فيما يساهم في ضعضعة مكانة الولايات المتحدة ليس أسلحة الدمار الشامل المتوهمة لدى الأعداء، أو العدو المتوحش غير الواضح الملامح المسمى بـ «الإرهاب الدولي»، بل التدهور الاقتصادي.

إن هذا التدهور نابع من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، من فساده واستبداده، ومن الهبوط في أرباح الشركات نتيجة ظاهرة الإنتاج الفائض الذي لا تنجح السوق الرأسمالية في استيعابه.

والمخرج من هذه الأزمة هو إقرار سياسة جديدة تبيح قلب الأنظمة واحتلال الدول.

في كاريكاتير نشرته جريدة «فيلادلفيا إنكوايرر» الأمريكية يبدو «صدام حسين» ممسكاً بصحيفة عنوانها الرئيس «انهيار بورصة الأوراق المالية في وول ستريت»، وتحت الرسم يقول صدام: «لا أعرف لماذا يداخلني إحساس بأنهم سيشنون الحرب علينا قريباً».

المعنى واضح: فأمريكا تدق طبول الحرب في الوقت الذي تشهد فيه رأسماليتها أزمة على الصعيد الداخلي وعلى صعيد المنافسة العالمية.

«أسوأ تباطؤ عالمي خلال ربع قرن».. «تباطؤ حاد لم نشهده منذ الثمانينيات».. «الكساد الكبير السابع في السنوات الـ١٢٠ الأخيرة».. هذه كانت عناوين بعض التعليقات على أزمة الاقتصاد العالمي التي ظهرت في جريدة «الفاينانشيال تايمز» البريطانية خلال الفترة الماضية. تعليقات «الفاينانشيال تايمز» ليست متفردة.

فالواقع أنه لم يكن لافتتاحيات الصحف والمجلات الاقتصادية الكبرى في العالم خلال الشهور الماضية من موضوع إلا التحدث عن أزمة الاقتصاد العالمي، وفي القلب منه الاقتصاد الأمريكي. وبالطبع فهذا الإلحاح يدل على الفزع الذي تعيشه الرأسمالية العالمية إزاء الأزمة الحالية التي تجري مقارنتها بالركود الكبير في الثلاثينيات.

صحيفة «النيويورك تايمز» الأمريكية افتتحت مقالاً لها حول الموضوع مؤخراً بالكلمات التالية:

«الاقتصاد العالمي الذي نما بخطى سريعة في العام الأخير، تباطأ هذا العام (٢٠٠٢م) حتى صار يزحف على بطنه». إذ تتعرض الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وعدد من الدول النامية لركود غريب ومتزامن.

وتدل الإحصاءات الاقتصادية العالمية على أن الكثير من الدول ذات النفوذ الاقتصادي الإقليمي مثل: إيطاليا وألمانيا والمكسيك والبرازيل واليابان وسنغافورة،

تعيش جموداً اقتصادياً، ويبطل هذا الوضع التوقعات بأن النمو في دول العالم سيعوّض عن الركود الأمريكي.

ظل الازدهار الأمريكي مستمراً حتى أواخر التسعينيات استناداً على تنبؤات مبالغة بشكل هائل في أرباح الشركات الكبرى. ولكن الفقاعة انفجرت في العامين الأخيرين، خاصة بعد اكتشاف تلاعب الشركات الكبرى بدفاتر حساباتها لتحقيق أرباح وهمية تسهم في دفع اقتصادياتها للأمام.

والنتيجة أن الطبقة الحاكمة الأمريكية تواجه اليوم أزمة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

تشهد على هذه الأزمة عدة دلائل، منها التردي المستمر في مؤشرات البورصة الأمريكية؛ الركود المتواصل بسبب عدم وجود رأسمال استثماري؛ ارتفاع نسبة البطالة؛ والأهم، انهيار عدد من الشركات الأمريكية التي قادت الازدهار في العقد الماضي.

انهارت الشركات التي دعّمت حملة «بوش» الانتخابية، بعد أن انكشفت أكاذيبها واختلاساتها.

وبلغت الخسائر المقدرة لخمس شركات كبرى فقط من الشركات التي أعلنت إفلاسها ٤٦٠ مليار دولار.

وعلى صعيد المنافسة العالمية تزايد الدين الخارجي الأمريكي بصورة هائلة، وارتفع عجز الميزان التجاري، أما العجز المالي فقد تجاوز ١٠٦ مليار دولار.

وليس هناك شك في أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة تضاف إلى الأوجاع طويلة المدى للولايات المتحدة.

فعلى الرغم من استمرار احتفاظها بمكانة الدولة ذات الاقتصاد الأكبر في العالم، إلا أن الولايات المتحدة تعاني من تراجع متواصل وتاريخي في حصتها من إجمالي الناتج العالمي.

إذ تراجعت الحصة الأمريكية من إجمالي الناتج العالمي من ٥٠٪ عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى ٢٢,٥٪ في الوقت الحاضر.

وبطبيعة الحال انعكست الأزمة الاقتصادية الأمريكية على توجهات الرأي العام داخلياً، خاصة بين أوساط الطبقة العاملة.

فقد فسرت صحيفة «النيويورك تايمز» في عددها الصادر في ٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢م حالة القلق والغضب التي تعيشها الطبقة العاملة الأمريكية بأنها نابعة من «تجميد المعاشات وارتفاع نسبة البطالة إلى ٦٪».

وقال رئيس اتحاد النقابات الأمريكية، «جورج سويني»، في التقرير نفسه أنه:

«منذ سنين وأنا أسمع الناس يتحدثون عن عدم ثقتهم بأرباب العمل، ولكن شيئاً جديداً يحدث الآن؛ فقد أصاب الناس السأم وبدؤوا يبدون غضبهم على نظام الشركات الأمريكية».

وأضاف «سويني»:

«إن إدارة بوش هي أسوأ إدارة عرفتها العائلات الكادحة منذ عقود، لقد رفضت إدارة بوش والكونغرس التأمين الصحي العام وزيادة المخصصات لشراء الأدوية، في حين منحت إعفاءات ضريبية بقيمة تريليون دولار (ألف مليار) لأثرى الأثرياء في أمريكا». ولذا فمن خلال الحملة المزعومة على الإرهاب يحاول بوش إنقاذ الرأسمالية الأمريكية عبر إقناع الشعب الأمريكي بأن الخطر الحقيقي لا يكمن في الداخل ـ في الطبقة الحاكمة التي يمثل هو مصالحها ـ بل في أسامة بن لادن وصدام حسين.

وصدام حسين كما نعلم مبرر ممتاز، ومجرّب سابقاً، لتحقيق هذا الهدف[1].

(١) الأسباب الحقيقية للحرب الإمبريالية، مصدر سابق.

الأبعاد الإقليمية للحرب الأمريكية على العراق:

إن وجود أمريكا بقواتها في المنطقة يعني تلقائياً وقوع إيران وسوريا - مع لبنان - تحت الحصار الأمريكي الصهيوني: إيران يحاصرها الوجود العسكري الأمريكي من الشرق (في باكستان وأفغانستان) ومن الشمال (تركيا) ومن سواحلها الغربية (مياه الخليج) والجنوبية (بحر العرب والمحيط الهندي) والآن من العراق على حدودها البرية الغربية، أما سوريا ولبنان فإن الوجود العسكري الأمريكي والصهيوني يحاصرهما من الشمال (تركيا) ومن الغرب (البحر المتوسط) ومن الجنوب (إسرائيل) والآن اكتملت الحلقة من الشرق (العراق).

وهذا الحصار لكلتا الدولتين له أبعاده المهمة، فإيران ترقد على ٩٠ مليار برميل من النفط يمثل ٨,٥٪ من الاحتياطي في العالم (خامس أكبر احتياطي في العالم)، كما أنها الدولة التي تفصل بين المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى، أي أنها تمثل الحلقة الناقصة أمريكياً في استكمال الهيمنة على (قوس النفط الكبير)، أما سوريا ولبنان فإنهما يمثلان الحلقة الناقصة - ولو رسمياً - في تأمين المجال الحيوي لـ (إسرائيل) إضافة إلى أنهما يعدان قلب النجمة الثلاثية للحلف الأمريكي المرتقب (تركيا - إسرائيل - العراق)، مما يرشح تلك الدول ليكون الدور عليها في الاستهداف الأمريكي ومحاولة إخضاعها بكل السبل[1].

وأمريكا إذا أتيح لها الإمساك بزمام العراق فإنها ستواصل منع صناعة السلاح العراقي المتطور، وتحجيم قدرات العراق العسكرية، وتصفية تشكيلاته المقاتلة، وذلك من أجل منح الغطاء الأمني الذي تحتاجه (إسرائيل) لتدمير المقاومة الفلسطينية، وتمرير سياسات التطبيع والاختراق، انتهاءً بعقد الصلح معها.

لا بد من تدمير القدرات العسكرية للجيش العراقي وتفكيكه وتسريحه وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال الجيش الأمريكي للعراق، بحيث بدأ بتسريح الجيش، وأعلن

(١) مجلة البيان، بعد أن ابتلعت أمريكا العراق، هل تستطيع هضمه، خالد أبو الفتوح، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

مؤخراً عن البدء لتشكيل جيش للعراق يحتوي على ٤٠ ألف جندي، بعد أن كان قبل الاحتلال يحتوي على ٨٠٠ ألف جندي؛ لكي يصبح عاجزاً تماماً عن دخول حرب مع (إسرائيل).. وأمريكا ـ مرة أخرى ـ تقوم بهذه المهمة نيابة عن (إسرائيل)؛ حيث يجد اليهود في التلمود أن خراب دولتهم الثانية هذه سيكون على أيدي جند أولي بأسٍ شديد، كما خرج نبوخذ نصّر الذي خرّب دولتهم الأولى قبل آلاف السنين وساقهم أسرى[1].

ومن الأبعاد الإقليمية أيضاً: بروز فرصة تاريخية نادرة لإنهاء القضية الفلسطينية وانتهاز الأوضاع الإقليمية الراهنة ـ وأهمها: الهزيمة النفسية والشعور بالعجز في الوعي الجمعي للعرب والفلسطينيين خاصة ـ لتركيع العرب والمسلمين بعد إقامة (نظام شرق أوسطي جديد) يقبل الهيمنة الإسرائيلية التي تهدد المنطقة، ويمكن القول: إن هناك ثلاث مخاطر رئيسة تهدد القضية الفلسطينية يمكن لليهود التجاسر على ولوجها مجتمعة أو متفرقة:

الخطر الأول: إنجاز مشروع إقامة الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى بأي صورة وأي صيغة، وكان قائد لواء القدس المحتلة في شرطة الاحتلال الإسرائيلي اللواء «ميكي ليفي» صرح قبل الحرب بأنه سيكون بإمكان اليهود تأدية الصلاة في جبل الهيكل (المسجد الأقصى) بعد الحرب في العراق.

الخطر الثاني: القيام بعمليات ترحيل قسري (ترانسفير) للفلسطينيين لتفريغ فلسطين من أهلها وإعادة تشكيل التوازن الديموغرافي في البلاد؛ وفي هذا الصدد فإن العراق مرشح بقوة لاستقبال أعداد كثيرة من هؤلاء المرحلين بدعوى المساعدة على إعادة إعمار العراق، وفي الوقت ذاته سيعملون على إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين في الخارج بإلغاء حق عودتهم إلى فلسطين.

الخطر الثالث: افتعال أزمة مع إحدى دول الجوار ومحاولة التوسع باحتلال أراضي الغير.

---

(١) مجلة البيان، أمريكا والعراق.. ما جرى وما سيجري، عماد الدين خليل، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.

وفي إطار هذه المخاطر يأتي العمل على إعادة (شحن) ودفع تيار الداعين للتطبيع مع (إسرائيل) من المثقفين والسياسيين بدعوى الواقعية والاعتراف بمحدودية إمكانات الأمة وقدراتها، وعلى رأس ذلك يجيء تعيين أبو مازن [قدم استقالته] رئيساً للوزراء - بضغوط أمريكية وإسرائيلية وأوروبية وعربية - وهو المعروف بعلاقاته الخاصة مع الأمريكان والإسرائيليين وبمعارضته لعسكرة الانتفاضة وجهوده الحثيثة للتوصل إلى سلام دائم مع (إسرائيل) - ليشير إلى أن حركات المقاومة في الداخل ستشهد مطاردة وضغطاً عنيفاً لتهيئة الساحة لقبول التنازلات والأحداث المأساوية المتوقعة في إطار ما يسمى بخريطة الطريق الأمريكية، وقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون صراحة: إن هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين «بشكل أسرع» بعد الحرب على العراق، مشيراً إلى أن تلك الحرب سببت «هزة في الشرق الأوسط».

ويدل على الشره الصهيوني للتوسع والهيمنة والعمل على فرض واقع جديد في المنطقة بعد احتلال العراق بقوات أمريكية: ما جاء في الأنباء من أن الحكم الأمريكي المرتقب في العراق سيتخذ قراراً بالاعتراف بالكيان الصهيوني وإقامة تمثيل دبلوماسي بين «تل أبيب» وبغداد، وأن شركات الكيان الصهيوني ستشارك في عمليات إعادة الإعمار، مما يعني التطبيع بكل ما يحمله من معانٍ ومخاطر، وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية كشفت أن أحمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي [وأحد أعضاء مجلس الحكم الانتقالي]الذي تضعه قوات الاحتلال الأمريكية على رأس مرشحيها لحكم العراق، زار الكيان الصهيوني سراً مؤخراً، والتقى شخصيات صهيونية رسمية وغير رسمية، وبحث معهم إقامة علاقات دبلوماسية بين العراق والكيان الصهيوني، كما أن هناك أنباء عن إعادة تشغيل أنبوب النفط بين الموصل وحيفا - عبر الأردن - الذي كان متوقفاً منذ إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م، وقد أعلن وزير البنى التحتية الإسرائيلي «يوسف باريتسكي» أن تشغيل هذا الأنبوب قد يخفض أسعار الوقود في (إسرائيل) بنحو

٢٥٪، إضافة إلى توفير فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل، إلى جانب مد خزانة الدولة بمداخيل إضافية، مؤكداً حصوله على معطيات تفيد بأن الحرب الأمريكية البريطانية في العراق ستؤثر بشكل حاسم على مجال الطاقة في (إسرائيل).

ومما له دلالة في هذا الخصوص: ما أعلنته القناة العاشرة في التليفزيون الإسرائيلي أن ما يتراوح بين ١٥٠٠و ٢٠٠٠ جندي يدينون باليهودية كانوا بين العسكريين الأمريكيين الذين قصفوا المدن العراقية، وأن بعضهم احتفل بعيد الفصح اليهودي (يوم ١٥ نيسان / إبريل ٢٠٠٣) في القصر الجمهوري في بغداد.. وما أعلن من أن عدداً من الحاخامات اليهود في (إسرائيل) قد نشروا مؤخراً فتوى دينية تنص على أن العراق هو جزء من أرض إسرائيل الكبرى، وطلبت هذه الفتوى من الجنود اليهود في القوات الأمريكية والبريطانية التي تقاتل في العراق أن يؤدوا الصلاة الخاصة عندما يقيمون كل خيمة أو بناء في أرض غربي نهر الفرات[1].

(١) بعد أن ابتلعت أمريكا العراق، هل تستطيع هضمه، خالد أبو الفتوح، مجلة البيان، العدد: ١٨٨، ربيع الآخر ٢٠٠٣.